

بيان السيد يونس جار ستوره، وزير الخارجية عن السياسة الخارجية

الذي ألقاه أمام البرلمان Stortinget في 10 فبراير/شباط 2009

ترجمة من النرويجية

سيدي الرئيس

على النقيض من بداية عام 2008، يبدو أن الأزمة هي العلامة التي تهيمن على عام 2009 منذ بدايته.

تؤثر الأزمة المالية في الاقتصاد الحقيقي. لقد أصبحت الأزمة عالمية ولحقت تبعاتها جميع أنحاء العالم الأخرى. أنها تؤثر أيضا في العمالة والرعاية الاجتماعية والهجرة والتنمية ولاسيما في بقاع العالم الأكثر فقرا والتي تعاني أيضا من الأزمة الغذائية. إن استقرار البلدان الحديثة بما في ذلك بعض المناطق المجاورة لنا قد أصبح مهدد.

إن النزاعات المحلية والإقليمية تشتعل وتُشن الحرب على المدن والقرى. يُرغم المدنيون – من الأطفال والنساء والرجال، على حمل أعباء لا تطاق. نرى هذا في غزة وسري لانكا والكونغو وشمال أوغندا ودارفور وفي ميادين معارك أخرى لا تحظى عامة بتركيز وسائل الإعلام العالمية المستمر.

إننا نستهل هذا العام بسلسلة طويلة من القضايا الرئيسية لم تجد لها حلا بعد ولم يُحرز فيها سوى تقدم محدود للغاية أو يكاد لا يُذكر. على سبيل المثال ما يحدث في ميدان نزع السلاح حيث تتردد القوى النووية المعترف بها في تخفيض ترساناتها وحيث تسدل بلدان جديدة – مثل إيران – ستارا من السرية على نشاطاتها النووية.

سوف ينعقد مؤتمر تغير المناخ في كوبنهاجن بعد عشرة أشهر. سوف تبين بلدان العالم آنذاك أنه ليس ثمة مجال لضياح الوقت هباء وأنه في الوسع قياس الإرادة السياسية على ضوء التوصيات العلمية الواضحة تماما والتي تنص على ضرورة تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة إلى مستوى كبير وعلى ضوء المبادئ الجديدة لتقاسم العبء ونقل التكنولوجيا.

على الرغم من مرور أكثر من 60 عاما منذ تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فلا تزال تتعرض الحقوق الأساسية لانتهاكات وعقوبة الإعدام قائمة وتموت شعوب من الجوع والمرض وتندلع نزاعات بين سكان ينتمون إلى أديان وعقائد وأجناس وثقافات مختلفة.

بيد أننا نرى في نفس الوقت، سيدي الرئيس، فرق آخر في عام 2009، فرق يبعث على الشعور بمزيد من التفاؤل والطموح السياسي: هناك إيمان متجدد بأنه في الوسع بل وينبغي حل النزاعات عن طريق الدبلوماسية النشطة والتعاون والتفاعل الدولي الديناميين.

إن بلدان العالم ليست عاجزة. أنها تستطيع التعامل مع الأزمة شريطة أن تتحلى بالإرادة السياسية.

إن تقلد بارك أوباما منصب الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية في 20 يناير/كانون الثاني يبعث أملاً ملموساً في قيام أقوى دولة في العالم بإعطاء دفعة جديدة.

السيد الرئيس،

إن الرئيس أوباما لم يضع الولايات المتحدة على درب جديد فحسب، بل أنه قد غير جدول الأعمال العالمي ووضع سياسة الالتزام على الخطوط الأولى وشدد النبر على القانون الدولي وحقوق الإنسان ورفع التحديات التي يثيرها تغير المناخ. أننا نرى بالفعل تبايناً ملحوظاً مقارنة بالسنوات الثمانية المنصرمة.

لا يترك الرئيس الجديد مجالاً للشك في أن الولايات المتحدة لا تزال تنوي تقلد دور الزعامة المسئولة. التحديات عديدة، ولكن الرئيس يصر على أنه في الواسع مواجهة كل هذه التحديات. لن تتخلى الولايات المتحدة عن الحق والقدرة على استخدام القوة على الصعيد الدولي. ولكن في كلمته الاستهلالية، استوحى الإلهام من الزعماء الذين أدركوا "أن القوة وحدها لا تستطيع "حمايتنا ولا تخولنا الحق في التصرف كما يحلو لنا". وأدلى أن الزعماء الأمريكيين السابقين قد قاموا بمحاربة الفاشية والشيوعية، "ليس فقط بالصواريخ والدبابات ولكن بإبرام التحالفات القوية والتخلي بالإيمان الراسخ."

منذ الوهلة الأولى، أعطت إدارة الولايات المتحدة الجديدة إشارات تنم عن التزام متجدد تجاه جميع القضايا تقريباً التي تأثرت بالأزمة منذ مستهل عام 2009: الكساد الاقتصادي، العراق، إيران، أفغانستان، الشرق الأوسط، الأسلحة النووية، نزع السلاح، انتهاكات حقوق الإنسان، الاحترار العالمي، والفقر المدقع.

بيد أنه يتعين علينا أن نكون على بينة من أنه: لا توجد حلول سهلة. إن أوباما لا يحمل في جعبته عصاه سحرية.

سيظل كثير من مصالح الولايات المتحدة الأساسية بدون تعديل بعد تغيير الرئاسة. إن أولى مهام الرئيس حماية مصالح الولايات المتحدة بالضبط مثلما هو حال الحكومة النرويجية المفوضة بتعزيز المصالح النرويجية.

وكما كان الحال مع الإدارة السابقة، تلتقي مصالحنا ومصالح الولايات المتحدة في معظم الأوقات. غير أن الرؤى النرويجية تختلف من وقت لآخر عن مواقف الولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك أثناء إدارة أوباما أيضاً.

ومع هذا، السيد الرئيس، لقد مر وقت طويل منذ لاحظنا مثل هذا التغير الملحوظ الذي طرأ على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالمنهج والإلهام واختيار الوسائل. إن ما نشهده هو تغير في نظرة الولايات المتحدة إلى العالم، حيث لم يعد الأمر يتعلق "بنحن" ضد "هؤلاء". تعترف أكبر قوة في العالم بأن بلدان العالم مترابطة وتستحق الاحترام. إن الولايات المتحدة الأمريكية تنوي ممارسة الزعامة بقوة "القوة" وليس بالقوة فقط.

إن الولايات المتحدة الأمريكية أهم حليف للنرويج. نتطلع نحو المضي قدما وإقامة تعاون وثيقة وصلات قوية مع الإدارة الجديدة – سواء أكان ذلك على الصعيد الثنائي أو في جميع القضايا الدولية التي نتاح لنا فيها القدرة ونكون في موقف يمكننا من تحقيق الفارق.

السيد الرئيس،

ستترتب على الأزمة العالمية في الاقتصاد الدولي آثارا على نمط علاقات القوى الدولية والسياسة الخارجية على المسرح الدولي. إن كانت هذه الأزمة أكثر الأزمات سوءا منذ الثلاثينيات، يكفينا القول بأنه قد ترسبت على تلك الأزمة آنذاك عواقب مأساوية مدمرة.

لا ينبغي أن تؤدي بنا الأزمة هذه المرة إلى نفس المصير. بيد أنه سوف تترتب عواقب خطيرة على الكساد الاقتصادي والبطالة المتزايدة والتوترات الاجتماعية العارمة والهجرة ونزوح السكان. وفقا لمنظمة العمل الدولية، هناك خطر بطالة يخيم على رؤوس عدد قد يصل إلى 50 مليون نسمة على الصعيد العالمي من جراء الأزمة الحالية. وهذا بدوره، قد يؤدي إلى عدم استقرار السياسي واضطرابات اجتماعية.

في مدن مجاورة لنا مثل "ريكيافيك" و"ريجا"، أدى الكساد إلى خروج مسيرات سياسية حاشدة ودارت مناقشات حول السير في طرق جديدة مختلفة تماما. كنتيجة مباشرة للأزمة، تولت حكومة جديدة زمام الحكم في أيسلندا وهي بصدد اتخاذ التدابير اللازمة لتحضير انتخابات جديدة في 25 أبريل/نيسان.

إننا نتابع تطور الوضع عن كثب. إن أيسلندا بلد مجاور وحليف وأمة أخت لنا. يربط بيننا تاريخ مشترك وجذور ثقافية عميقة. وبالتالي، فإن اختيارنا واضح: سوف تساعد النرويج وبلدان الشمال الأخرى أيسلندا في أوقات الأزمة وشعب أيسلندا يعرب عن تقديره لهذا الموقف.

ينبغي أن نكون على أهبة الاستعداد أمام احتمال وقوع اضطرابات اجتماعية وسياسية في البلدان التي تعاني من تباطؤ شديد في النمو ومن زيادة كبيرة في البطالة، ولاسيما في البلدان الأكثر فقرا.

يتعين على الصين الآن، التي شاهدت نموا اقتصاديا متينا، التعامل مع انخفاض معدل النمو فضلا عن زيادة عدد الملايين الذين يفقدون عملهم ويفتقرون إلى شبكة أمان اقتصادي أو اجتماعي. وروسيا البلد المجاور يعاني أيضا من هذه الأزمة. ولا نعرف بعد عواقبها السياسية هناك.

حتى الآن، أظهرت حكومات العالم والبنوك المركزية عزمها على التعامل مع الأزمة. يبدو أن عام 2009 سوف يكون عام صفقات الإنعاش.

ومع هذا، فإن مستوى التنسيق الدولي بين التدابير المتخذة لم يكن واعدًا بنفس الدرجة. بيد أن الترابط بين البلدان يدفعنا إلى الشعور بالإيمان بأن عالم اليوم على مقدره من تفادي تحول الأزمة إلى نزاعات مفتوحة.

السيد الرئيس،

إننا نقف في وسط أزمة اقتصادية عالمية. ولم يلح بصيص نهايتها في الأفق بعد. وهنا، أود التركيز على ثلاثة اتجاهات – فضلا عن تلك التي ذكرتها آنفا، سوف تؤثر في السياسة الخارجية.

أولاً: تساهم الأزمة الاقتصادية في التعجيل من تحول نمط علاقات القوى السائد على الصعيد العالمي.

لقد تشكل كثير من منابر التعاون الرئيسية العالمية وفقاً لنمط توزيع القوى في نهاية الحرب العالمية الثانية. ولكن عالم اليوم يختلف اختلافاً شديداً عما كان عليه آنذاك. ربما تفقد المنظمات الدولية شرعيتها وفعاليتها ما لم تنجح في عكس هذا الواقع المعاصر، وتبرز لنا هذه الصورة بوضوح اليوم عند اللجوء إلى هذه المنظمات لاستقاء الإرشاد والريادة.

هناك علامات تشير إلى أن التغيير يتحقق بالفعل. عندما عقدت كبرى الاقتصاديات العالمية اجتماعاً في نوفمبر لمناقشة التدابير الدولية اللازمة للتعامل مع الأزمة المالية، فلم تعقد الاجتماع في إطار مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة أو الثمانية. بل انعقد مؤتمر القمة على مستوى مجموعة العشرين، حيث تعد فيها بلدان مثل البرازيل والهند وجنوب أفريقيا والصين أعضاء أساسيين في المجموعة. سوف يتحقق، في عام 2009، النصيب الأكبر من نمو الاقتصاد الدولي بالفعل في هذه البلدان. ليس في الوسع البتة مناقشة التدابير التي تتخذ للتعامل مع الأزمة ما لم تجلس هذه البلدان حول المائدة.

ولن يُبرم اتفاق جديد في منظمة التجارة العالمي ما لم تشترك فيه بلدان مثل الهند والبرازيل وبمساعدة كثير من البلدان النامية يتوفر لها الشعور بأن الاتفاق الجديد يعكس مصالحها.

ينطبق نفس المنطق على أي اتفاق يبرم حول المناخ مستقبلاً. توجد البلدان النامية الآن في موقف يمكنها من إضافة مزيد من القوة إلى طلباتها الرامية إلى تقاسم العبء بشكل أكثر إنصافاً.

يسير هذا الاتجاه في الوجهة السليمة. لم يتحقق هذا التقدم كغنيمة حرب، ولكنه يأتي نتيجة تبلور الوعي في أوقات الأزمة.

وفي نفس الوقت، فإن توسيع عضوية مجموعة القوى السبعة أو الثمانية لتصبح مجموعة العشرين أمر جدير بالدعم ويحظى بطابع الشرعية. ينبغي إشراك بقية بلدان العالم، مثل النرويج وبلدان الشمال الأخرى أيضاً. نحن في حاجة إلى إجراء مناقشات واسعة النطاق حول كيفية تحقيق هذا. تفحص الحكومة الآن الطريقة التي ستمكن بها النرويج وبلدان الشمال الأخرى من تقديم مساهمة في اجتماع مجموعة العشرين المزمع انعقاده في لندن في 2 أبريل/نيسان القادم.

انطلاقاً من نفس المنطق، فقد حان الأوان كي تتوصل البلدان الرائدة إلى إبرام اتفاق حول إدخال إصلاحات على مجلس الأمن وتوسيع عضويته. سوف نخسر جميعاً إن ازداد مجلس الأمن ضعفاً وانكشفت نفوذه.

وبمعنى آخر، يتعلق الأمر هنا بإصلاح نمط البناء الدولي. لا ينبغي علينا تفادي هذا النقاش.

إن تحول نمط علاقات القوى إلى نمط جديد تحصل فيه بلدان مثل الصين والهند على وزن أكبر من النفوذ الاقتصادية والدور السياسي، يعد أحد أكثر التطورات أهمية على المسرح السياسي الدولي في السنوات الأخيرة. يشدد كل هذا النبر على ضرورة زيادة معرفتنا وخبراتنا وتوسيع اتصالاتنا بهذه البلدان الرئيسية.

نحن الآن بصدد تنفيذ إستراتيجية الصين الشاملة نوسع في ظلها من اتصالاتنا مع الصين ونزيدها عمقا. أنها إستراتيجية واسعة النطاق تتضمن إقامة حوار شامل ومباشر ونقدي لحقوق الإنسان، كما أنها تعمل على توسيع نطاق الاتصال بين العاملين في المجتمع المدني في البلدين.

في شهر مايو/أيار القادم، سوف نقدم إستراتيجية الهند التي ترمي إلى تعزيز التعاون بين النرويج والهند بغية زيادة معرفتنا بهذا البلد. لقد حان الأوان لبلورة مثل هذه الإستراتيجية.

وثانيا هناك اتجاه آخر يشوب السياسة الخارجية يرتبط بالأزمة الاقتصادية وهو تصاعد خطر رؤية

الحمائية. كان هذا هو التدبير العادي الذي اتخذه كثير من البلدان في مواجهة أزمة الثلاثينيات. عند النظر إلى الخلف، نرى خطأ مباشرا بين الأزمة وبين التدابير المتخذة لمواجهتها والحمائية التنافسية واشتداد الأزمة عمقا والمجابهة صراحة.

لدي انطباعا أن هذا الدرس الفريد راسخ في أذهان معظم زعماء عالم اليوم. ففي أوروبا، يلعب تعاون الإتحاد الأوروبي دورا هاما في الحيلولة دون وضع حواجز تجارية طائشة وقيام دولة مجاورة بالتهجم على الدولة المجاورة الأخرى. يخلق هذا استقرارا ولاسيما بالنسبة للبلدان الأعضاء الجديدة.

يزداد الضغط شدة لاتخاذ مزيد من الحمائية، وغالبا ما يأتي هذا الضغط في شكل مقنّع. ترتفع اليوم على سبيل المثال، أصوات في الكونجرس الأمريكي تطالب، على الرغم من رغبة الرئيس أوباما، بوضع شرط "الشراء أمريكي" في مشاريع قوانين الإنعاش الاقتصادي. يعد هذا الاتجاه خطرا جسيما. سوف يؤدي إلى إشعال فتيل رد فعل تسلسلي من الحمائية التنافسية في العالم قاطبة.

أن النرويج بلد ذو اقتصاد مفتوح وبالتالي فإنها تعتمد إلى حد بعيد على التجارة الدولية ويمكن أن تتأثر بشدة من جراء مثل هذا التطور. وبالتالي، سوف تعمل الحكومة جاهدة في جميع المنابر ذات الصلة على مواجهة الحمائية المتزايدة. سوف نواصل المساهمة بنشاط في تكميل مفاوضات منظمة التجارة الدولية بنجاح.

ثالثا: أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى إضعاف الفكرة القائلة أن السوق الحرة معصومة عن الخطأ وزعزت الإيمان بها إلى حد بعيد.

في كلمته الافتتاحية، قال الرئيس أوباما أن الفلسفة السياسية والاقتصادية التي تؤمن بأن السوق تضبط نفسها قد ولت. كانت هذه العبارات قوية، تلك التي ألقيت من أمام الـ"كابيتول هيل".

هناك حاجة إلى وضع قواعد أفضل وإجراء مزيدا من الرقابة الفعلية على الاقتصاد العالمي الحالي لتجنب الخلل ولدرء خطر الانهيار. علينا العمل كي تختار بلدان العالم، على أساس الصالح الذاتي المستنير، دعم هياكل التعاون السياسية والقواعد والمنظمات المشتركة في جميع الميادين التي يعد حسن الإدارة فيها أمرا منشودا بما في ذلك المناخ والمال والصحة والوقاية من الأمراض والهجرة والميادين الأخرى.

في هذا الصدد، ينبغي علينا منح الأمم المتحدة دورا رئيسيا. لا تزال الأمم المتحدة المنبر الوحيد الذي تمثل فيه جميع بلدان العالم.

يتعين علينا العمل لضمان أن جملة التدابير الاقتصادية وصفقات الإنعاش لن تؤول إلى مجرد إعادة إنشاء تلك الهياكل والقواعد ذاتها التي كانت سارية فيما قبل الأزمة.

يجب على التدابير الجديدة أن تمهد الطريق للتعامل مع متطلبات تغير المناخ عن طريق تحقيق تقدم ملموس في تكنولوجيات المناخ الجديدة والبحوث والتوصل إلى نمط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة وإعطاء حوافز أقوى لنقل التكنولوجيا إلى البلدان التي تشهد نمواً سريعاً. ينبغي أن يتغير النمو من حيث الطابع والمضمون.

وفقاً لآخر التقارير التي وضعتها وكالة الطاقة الدولية (تقرير آفاق الطاقة العالمية لعام 2008)، فقد تزايدت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي بوتيرة أسرع مما كان متوقفاً لها فيما سبق. ولذا يجب على مؤتمر تغير المناخ في كوبنهاجن وضع اتفاق دولي عن المناخ تتخذ البلدان الثرية بموجبه الالتزامات الضرورية لتخفيض الانبعاثات بشكل كبير وتتعهد كبرى البلدان النامية في نفس الوقت بتخفيض انبعاثاتها بشكل ملحوظ.

إن المفاوضات مضنية. بيد أن الإشارة التي أعطتها الولايات المتحدة والتي تفيد بنيتها في أن تلعب دوراً محورياً رائداً خلال الفترة المتبقية حتى تاريخ انعقاد المؤتمر قد تعطي دفعة جديدة لهذه المفاوضات. لقد أعرب الرئيس أوباما عن نيته في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة في الولايات المتحدة ذاتها إلى مستوى عام 1990 بحلول عام 2020. تعطي مثل هذه الإشارات دينامية جديدة. من الضروري أيضاً أن تتمكن كل من الولايات المتحدة والصين من التعاون سوياً خلال الفترة المتبقية حتى كوبنهاجن.

إن القرار التاريخي الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي قبل أعياد الميلاد (كريسماس) بتنفيذ صفقة تاريخية تتعلق بالمناخ والطاقة إنما يبرهن على مدى خطورة تغير المناخ العالمي. يلقي قرار الاتحاد الأوروبي الضوء أيضاً على أن الأزمة الاقتصادية لا تعني بالضرورة ضعف وتيرة الجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ – بل العكس. إننا نرحب بالدور القيادي الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد.

كما تبرز الأزمة الاقتصادية – والوضع الحرج الذي وضعت فيه الكثير، أهمية الترتيبات الحكومية المضمونة وتدابير تحقيق الرفاهة الشاملة. يتماشى هذا مع نموذج المجتمع الإسكندنافي. لقد بذلت النرويج جهوداً من أجل تعزيز مفهوم العمل الكريم ووضعه على جدول أعمالها. سوف نعمل سوياً مع منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية وكثير من البلدان الأخرى من أجل أن تحظى تلك القضايا الهامة بالأولوية العالية. ينطبق هذا خاصة على إدارة الولايات المتحدة الجديدة التي أعربت عن اهتمامها بهذا العمل.

تتخذ الحكومة تدابير قوية لمواجهة الأزمة الاقتصادية.

ولكن يتعين علينا ألا ننسى، سيدي الرئيس، بأنه قلما يجد بلد آخر نفسه في نقطة بداية مواتية مثل تلك التي نقف فيها نحن. إن البلدان الأكثر فقراً أكثر تأثراً بالأزمة. هناك صلة ترابط عضوية بين أزمة الغذاء والأزمة الاقتصادية الدولية وتغير المناخ مما يؤدي إلى أوضاع إنسانية واقتصادية وسياسية معقدة. يعاني اليوم أكثر من مليار نسمة من الجوع. وهذا العدد أخذ في الارتفاع.

هذا أمر غير مقبول. إن الفقر يهدد السلم والاستقرار الدوليين. الوقت الآن، بالنسبة، لنا ليس وقت تتراخى فيه العزيمة ونحو القدرة على إظهار التضامن الدولي.

السيد الرئيس،

سوف يستمر التزام النرويج الدولي الرئيسي الواضح في عام 2009 نحو أفغانستان على الصعيد الإنساني والسياسي والعسكري.

سويا مع فلسطين والسودان فإن أفغانستان أكثر الحائزين على المساعدات النرويجية. نساهم سنويا بمبلغ 750 مليون كرونة. وقد قمنا بدعم تمثيلنا الدبلوماسي والتزامانا في هذا البلد في عام 2008 وأصبحت السفارة النرويجية في كابول من كبرى السفارات. يشترك في أفغانستان أكبر عدد من قوات الشرطة النرويجية التي تعمل في الخارج. كما يشترك عدد يصل إلى 600 امرأة ورجل من حاملي الزي الرسمي في عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان (ISAF). إنه عدد كبير من الأفراد المؤهلين على مستوى رفيع.

لقد كانت المهمة صعبة وخطيرة. لن يكون عام 2009 بمثابة استثناء.

بيد أن عام 2009 سوف يكون اختبارا حاسما لمعرفة ما إذا كنا نسير في الاتجاه السليم. وفقا للخطة، سوف تنظم أفغانستان حملتها الانتخابية الديمقراطية الثانية – للرئاسة ومجالس الأقاليم، في 20 أغسطس/آب من هذا العام. في إطار المعونة طويلة الأمد لأفغانستان، خُصص مبلغ 70 مليون كرونة لهذه الانتخابات بناء على طلب السلطات الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (UNAMA)، وبالتعاون مع بلدان الشمال المجاورة لنا.

على الرغم من أن الوضع لا يزال صعبا، من الهام بمكان ألا ننسى التقدم الذي أحرز حتى الآن: يعيش حاليا 85% من السكان في مناطق تتوفر فيها الخدمات الصحية. ارتفع الدخل القومي الإجمالي (GNI) للنسمة إلى أكثر من 70% منذ عام 2002، كما ارتفعت الإيرادات الحكومية إلى أكثر من أربعة أضعاف. يصدر الآن 22 مليون كتاب دراسي يوزعون على جميع أنحاء القطر. بناء على أرقام الأمم المتحدة الأخيرة، يستمر إنتاج الأفيون في الانخفاض. وفي هذا العام، يكون في الوسع إضافة أربعة أقاليم إلى قائمة الأقاليم الثمانية عشر التي كانت خالية من الأفيون في العام الماضي - وفي هذا العام أيضا.

لقد أدلت الولايات المتحدة بأنها سوف تعيد النظر في سياستها – عسكريا ومدنيا. ويجري كثير من الحديث حول نقل القوات من العراق إلى أفغانستان. إننا نتوقع من جهة أخرى قيام الدبلوماسية الأمريكية بشن حملة قوية تشمل كل من أفغانستان والبلدان المجاورة لها.

منذ سنوات طويلة، كان يسيطر على الإستراتيجية الرئيسية في أفغانستان مفهوم الحرب العسكرية ضد الإرهاب. وكانت وجهة النظر أنه في الوسع تأمين مستقبل أفغانستان عسكريا.

ومنذ سنوات طالت، فلما ركز المجتمع الدولي على أهمية بناء الدولة وإدخال الإصلاحات السياسية وتحقيق التنمية والتصالح الوطني واتخاذ التدابير التي ترمي إلى إشراك البلدان المجاورة في الجهود التي تبذل من أجل تحقيق استقرار الدولة.

لقد بدأ وعى جديد في ترسيخ جذوره، وهو أحد الأمور التي تدعمها النرويج. يكمن مفتاح النجاح في إضفاء الطابع الأفغاني (الأفغنة). إن دورنا هو تعزيز قدرة الأفغانيين على تولي مسؤوليات الأمن والتنمية بأنفسهم. لا بد وأن تستمر الجهود المبذولة من أجل دعم الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الأفغانية.

لقد أيدت قمة منظمة حلف شمال الأطلسي التي انعقدت في بوخارست في ابريل/نيسان من العام الماضي هذا النهج وكذلك مؤتمر المانحين لأفغانستان بباريس. وفي باريس، كان هناك اتفاق كامل على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أولويات أفغانستان من قبل المانحين وتنسيق الجهود في إطار بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (UNAMA). ولكن على الرغم من التوصل إلى اتفاق، يجب بذل المزيد بغية تحويل هذا الاتفاق إلى التزام. من الهام على وجه الخصوص أن تحقق البلدان المانحة المواءمة بين جهوداتها وبين أولويات أفغانستان التي أيدتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (UNAMA).

أما أفغانستان، من جهتها، فقد تعهدت في باريس بإدخال إصلاحات سياسية واقتصادية وبمكافحة الفساد والمخدرات. على الرغم من أن البلد قد اتخذ التزاما ومن وجود علامات تفيد بإحراز تقدم، إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين تحقيقه. سوف نتوخى مزيدا من الوضوح في طلباتنا بأن تقدم السلطات الأفغانية نصيبها في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة ومكافحة إنتاج المخدرات والدفاع عن حقوق الإنسان وبأن تقوم هذه السلطات باتخاذ خطوات نهائية ترمي إلى تحقيق الإدارة السليمة الجيدة.

بغية إحراز التقدم، يتعين على كل من الأفغانيين وعلينا أيضا أن نتحلى بالجرأة لاستكشاف سبل تعاون جديدة. إن التوصل لحل ما من أجل أفغانستان يتطلب إشراك البلدان المجاورة فيه. تعاني باكستان وأفغانستان على السواء من أعمال زعزعة الاستقرار التي تقودها القاعدة والمجموعات المتمردة من على جانبي الحدود. هناك حاجة إلى بذل مجهود منسق لمكافحتهم. لقد أدان المجتمع الدولي الهجمات الإرهابية التي شنت على "مومباي" في الهند والتي أظهرت مدى خطورة تصاعد الوضع في الإقليم.

يثير تطور الوضع في باكستان قلقا شديدا على الرغم من إجراء الانتخابات وتعيين رئيسا مدنيا. نعم، إن التطورات السياسية التي تجري في هذا البلد سوف تكون بكل تأكيد حاسمة لتحقيق استقرار الإقليم ككل أكثر مما هو عليه الحال بالنسبة لتطور الوضع في أفغانستان.

ولذا، يتعين العمل على إبرام اتفاق عريض يضم الهند وباكستان وأفغانستان وإيران يكون من شأنه منع هذه البلدان من استخدام المنازعات المحلية والإقليمية ضد بعضها البعض. يجب البدء بحوار مع إيران من أجل دفع هذا البلد إلى تحمل المسؤولية بصفته بلدا مجاور ومؤثر في الإقليم.

وفي نفس الوقت يتعين علينا البحث عن فرص جديدة لإقامة تعاون اقتصادي في الإقليم يكون قادرا على تعزيز التنمية. إن موارد الإقليم من المياه والطاقة هائلة ورواسبه المعدنية ضخمة.

بغية المساهمة في تحقيق استقرار أفغانستان، يتعين على المجتمع الدولي مساندة المصالحة الوطنية وأن تبرهن أفغانستان على تحليها بهذه الإرادة أيضا. ينبغي أن تحظى حكومة كابول بالشرعية في نظر الأغلبية وأيضا في نظر تلك المجموعات التي تنتمي اليوم إلى فئة غير متجانسة تدعى الطالبان. يجب أن تتبثق مبادرة الحوار عن الأفغان أنفسهم على أساس دستور الدولة وتقاليدها وأولوياتها.

السيد الرئيس،

لقد وضعت الحرب في غزة الشرق الأوسط، من جديد، في مركز انتباه المجتمع الدولي. يجري التركيز الآن على وقف إطلاق النار وعلى خسائر الحرب وتوفير المساعدة للسكان الذين تضرروا على نحو شديد. واليوم نتابع الانتخابات الجارية في إسرائيل.



إن تطلعنا إلى الأمام، ويتعين علينا ذلك، ينبغي التركيز على عواقب الحرب، ليس بالنسبة لعملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين فحسب، بل وأيضا على الإقليم ككل بدرجة أعلى.

إن الشرق الأوسط بأكمله في حراك سياسية. إنه إقليم تكتسب الحركات الإسلامية المتطرفة فيه مزيدا من الشعبية. ويعد إجراء انتخابات تتوفر فيها الحرية والديمقراطية تحديا لعدد من الأنظمة القائمة اليوم.

ولكن، غالبا ما يكون المسار الديمقراطي نحو السلطة السياسية مغلقا على الرغم ، أو ربما لهذا السبب بعينه، من التيارات الاجتماعية الشديدة – وشعب يطالب بالتنمية والحصول على عمل وبإسماع صوته. يتزايد الاستقطاب، ونتيجة لذلك تكتسب آراء المتشددين مزيدا من الشرعية.

يترتب على النزاع القائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين وأسلوب إدارة هذا النزاع من قبل الطرفين عواقب وخيمة رئيسية على الإقليم.

هناك واقع يثير الفزع وهو أن الزعماء الذين يختارون طريق الاعتدال والتفاوض والمسار السياسي يخذلون في أغلب الأوقات. إن الزعماء الفلسطينيين الذين يسرون في طريق المفاوضات يعودون بخفي حنين. يعزز هذا الواقع من قوة الفلسطينيين الذين ينادون بالموالفة وبالغضب. والآن، وعلى ضوء صور التهديدات المحلية والإقليمية، تزداد المواقف الإسرائيلية صلابة ويتقهر هؤلاء الذين ينادون من بينهم بالتفاوض وبحلول الوسط.

على ضوء هذه الآفاق، ينبغي النظر إلى الحرب في غزة. إنها ترتبط باستمرار الاحتلال. كما أنها ترتبط بعدم توفر حالة الأمن التي تتعرض لها إسرائيل من جراء الإرهاب والهجمات الصاروخية وترتبط أيضا بالتدخل الفاعل من قبل بلدان تستخدم المجموعات المحلية بغرض ترسيخ مواقفها. إنها مرتبطة بانقسام الفلسطينيين على أنفسهم.

والآن وقد انتهت هذه الحرب، هناك عديد من الدلائل على أن هؤلاء الذين اختاروا العنف والحلول العسكرية كوسائل سياسية قد خرجوا منها أقوى مما كانوا عليه فيما سبق.

كان في الوسع، سيدي الرئيس، تفادي نشوب هذه الحرب. إن النزوح سويا مع كثيرين آخرين، قد حذرت إسرائيل من عواقب إحكام القبضة الخانقة على كافة السكان بشكل جماعي عن طريق فرض الحصار على غزة. لقد أدانت النزوح بانتظام هجمات حماس العشوائية التي كانت تطلق الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين. لقد وجه المبعوث النرويجي انتباه حماس بكل وضوح إلى مخاطر اشتعال حرب مدمرة إن استمرت هذه الهجمات.

لقد أكدت الحكومة على حق إسرائيل في الدفاع عن سكانها ضد الهجمات الصاروخية التي تطلقها الميليشيات الفلسطينية. وفي نفس الوقت، قمنا بإدانة الهجمات الشاملة وغير التناسبية التي شنتها إسرائيل على المناطق السكانية شديدة الكثافة في غزة.

لا يبرر ظلم ارتكاب ظلما آخر.

لقد وقعت، في هذه الحرب، انتهاكات للقانون الدولي مرة أخرى. ربما تثير الصواريخ التي أطلقها مناصرو حماس على المدنيين قضية المسؤولية الجنائية الفردية وفقا للقانون الدولي. ويتعارض جزء من إدارة إسرائيل للحرب مع التزاماتها المتمخضة عن القانون الدولي والتي تنص على حماية السكان

المدنيين أثناء المنازعات المسلحة. ينص القانون الإنساني الدولي على ضرورة حماية السكان المدنيين أثناء المنازعات المسلحة بغض النظر عن أسباب المنازعات.

يجب إجراء تحقيق في إدعاءات ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي من جهة مستقلة، وإن تيسر الأمر، رفعه أمام العدالة.

تؤيد النرويج أمين عام الأمم المتحدة الذي نادى بإجراء تحقيق في الطريقة التي شنت بها الحرب. تعد هذه الخطوة بمثابة خطوة أولى طبيعية.

كما طلبت النرويج من مجلس الأمن للأمم المتحدة تكريس أحد جلساته لإجراء نقاش حول موقف القانون الإنساني الدولي. عقد مجلس الأمن اجتماعات حول هذه القضية في 29 يناير/كانون الثاني. كانت هذه الخطوة إيجابية.

يتوقف وضع القانون الإنساني الدولي من جهة على المنزلة التي يتحلى بها والانتباه الذي يحظى به. السيد الرئيس،

انتهت حرب غزة بطرفين متحاربين يعلنان الانتصار. بيد أن الوضع لا يزال شبيها بما كان عليه قبل بدء الحرب من حيث خطورته. الفارق هو عدد القتلى والجرحى وخسائر مادية جسيمة وانقسام أصبح أعمق مما كان عليه سابقا، ليس بين الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب بل أيضا بين بلدان الإقليم ككل.

إننا نولي أولوية لعمليات المساعدة الإنسانية. منذ عام 2006، زادت النرويج دعمها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى- الأونروا (UNRWA) بأكثر من 50% ليصل إلى 150 مليون كرونة. تعد الأونروا شريان الحياة لسكان غزة اللاجئين، بل وأصبحت أكثر من ذلك بعد الحرب. تتقلد النرويج حاليا منصب رئاسة اللجنة الاستشارية التابعة للأونروا، مما ينيط بنا بمسئولية خاصة نحو تعبئة الدعم المالي الضروري للمساعدات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين. على ضوء الوضع الحالي، سوف نرفع من مستوى دعمنا ونناشد البلدان الأخرى إقتداء قوتنا.

بلغ دعم النرويج للأراضي الفلسطينية و لعملية السلام في الشرق الأوسط، إجمالا، ما قيمته 800 مليون كرونة في عام 2008.

تتولى النرويج رئاسة منبر المانحين للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني (AHLC) التي يشترك فيها كل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل. في الشهر الماضي، أكد مجلس الأمن للأمم المتحدة من جديد على الدور الرائد الذي تلعبه لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني (AHLC) عندما طلب من البلدان الأعضاء توفير الدعم الإنساني والاقتصادي لغزة. من الأساسي تنسيق جهودات المانحين وضمان تماشيها مع احتياجات وقدرات المستفيدين منها.

نظرا لرئاستنا للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني (AHLC)، نتعاون مع مصر في تنظيم مؤتمر المانحين في القاهرة المزمع عقده في بداية الشهر القادم. نزولا عند رغبة مصر، وافقنا على رئاسة الاجتماع بالمشاركة.

سوف نشدد على ضرورة عدم النظر إلى مبادرات مؤتمر المانحين الجديد بمعزل عن الاقتصاد الفلسطيني والدعم المقدم إلى السلطة الفلسطينية الوطنية. كما هو الحال بالنسبة لأي مساعدة مانحين، سوف تُبذل كافة الجهود لتحقيق تماشي المجهودات المبذولة مع خطط السلطة الفلسطينية.

الربيع القادم، ربما نفكر في عقد اجتماع للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني (AHLC) كي نقوم بوضع الشروط الضرورية الإطارية لتعزيز تنمية فعلية للأراضي الفلسطينية.

نتوقع من إسرائيل أن تفتح الحدود أمام المعونات الضرورية والحركة التجارية. يعد من الحاسم أن تبقى السلطة الفلسطينية على قدرتها التنسيقية وأن تعمل المساعدات على تعزيز التنمية في جميع أجزاء الأراضي الفلسطينية.

هذا بدوره يؤكد على أهمية مسألة الوحدة الفلسطينية. إن السلطة الفلسطينية هي أساس الدولة الفلسطينية المقبلة. ولكن الشعب الفلسطيني منقسم على نفسه. وما لم تتجح المساعي في توحيد الشعب الفلسطيني، فلن يتوفر للسلطة الفلسطينية القوة والشرعية الضروريتين لبدء العملية السياسية، أي السير في الطريق الوحيد الذي يمضي قدما نحو تحقيق السلام وإعادة البناء وتكوين كيان الدولة الفلسطينية.

وبالتالي، وُضعت المصالحة الفلسطينية مرة أخرى على جدول أعمال الإقليم من قبل الفلسطينيين ذاتهم. إن ما يجري مناقشته هو تشكيل حكومة مؤقتة واسعة قدر الإمكان تكون قادرة على تمهيد الطريق لإجراء انتخابات فلسطينية جديدة. تقود مصر هذه المجهودات وتحظى بدعم النرويج.

سوف تكون مثل هذه الحكومة في حاجة إلى قاعدة تتوفر فيها جميع المعايير التي تمكنها من إقامة علاقات دولية ومن استئناف مفاوضات الوضع النهائي مع إسرائيل.

إن عملية المصالحة والتي أصبحت مكثفة الآن هشة. ويشوب العلاقات ارتياب عميق. تُقيم النرويج اتصالات مع جميع الأطراف بما في ذلك حماس. رسالتنا واضحة: نحن نشجب استخدام الإرهاب والعنف. سوف يتطلب تمثيل القضية الفلسطينية أكثر من الحصول على دعم أغلبية الفلسطينيين. كما يتطلب اكتساب الشرعية الدولية أيضا احترام جميع الاتفاقات السابقة المبرمة مع الفلسطينيين.

كل هذا يقودنا إلى جوهر الموضوع، سيدي الرئيس، وأعني الاحتلال وتبادل التهديدات الأمنية والتوترات الشديدة في الإقليم والتي تجوب جميع أنحاء العالم العربي بدرجة متزايدة.

يجب طلب وتوقع استئناف مفاوضات الحل القائم على أساس وجود دولتين. ويتعين أيضا النظر إلى المنازعات الجارية في الإقليم ووسائل التوصل إلى حلها من منظور شامل.

ينبغي مكافحة والتطرف والإرهاب والحيلولة دونهما ولكن بدون اللجوء إلى أساليب من شأنها أن تقوض وتضعف القوى المعتدلة في الإقليم. ليس في الواسع إنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي إلا عن طريق انتهاز نهج يتسم بسعة الأفق ويكون ملزما للأطراف المشاركة فيه ويعترف بمشروعية مصالحهم واهتماماتهم.

لقد مكن إطار عمل واسع الأفق من هذا النوع الإسرائيليين والفلسطينيين من إبرام أول اتفاق سلام تاريخي بينهما. كانت اتفاقات أوسلو بمثابة أولى البراعم في شجيرة مؤتمر مدريد. لقد وجهنا نداء

لاستئناف مثل هذه العملية الإقليمية بعد حرب لبنان في عام 2006. إننا نؤمن بأنه لا يزال من الضروري تعزيز مثل هذا النهج الإقليمي.

تتربص المخاطر بكثير من الأمور. من المثير للقلق العميق أن الوقت اللازم للتوصل إلى الحل القائم على أساس وجود دولتين يفوت بسرعة. إن نظام الإغلاق الإسرائيلي ومواصلة بناء المستعمرات على الأراضي المحتلة يقوض إيمان الفلسطينيين بإمكانية التوصل إلى حل تفاوضي.

ويزيد انقسام الحركة الوطنية الفلسطينية إلى معسكرين لا يقبلان المصالحة من ضيق آفاق التفاوض والتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل. إن استمرار الإرهاب الذي يستهدف المدنيين الإسرائيليين وأعمال الحرب الوحشية التي يتعرض لها بشكل رئيسي السكان المدنيين الفلسطينيين قد فتح جروحا يستغرق تضيدها أجيالا قادمة.

إن المأساة هي أن كل هذه الأمور تجري في وقت تشير فيه استفتاءات الآراء من كلا الجانبين وبشكل متكرر على الدعم العام للمفاوضات وللعناصر الرئيسية اللازمة للتوصل إلى حل سلمي.

بيد أن هذا السبب بعينه يدفع إلى الشعور بالأمل في التوصل إلى طريق لإقامة السلام.

السيد الرئيس،

لقد اتخذ النزاع في سري لانكا منعطفا مأساويا نحو الأسوأ. وقع آلاف من المدنيين ضحايا لهذا النزاع خلال الأسابيع القليلة الماضية. يتعين الآن بذل كافة الجهود لإيقاف إراقة الدماء الذي وقع ضحية له الشعب التاميلي على وجه الخصوص. لقد ساعد التاميليون في النرويج في توجيه انتباهنا إلى هذه المأساة.

منذ أن طلبت حكومة سري لانكا ونمور تحرير تاميل عيلام (LTTE) تسهيل التوصل إلى حل سلمي للنزاع، بيننا للطرفين أن التفاوض هو باب الطريق إلى الأمام. لقد كان وقف إطلاق النار في عام 2002 واعداء، وبدعم من بلدان الشمال الأخرى وضعنا آلية إشراف فريدة وهي بعثة الرصد لسري لانكا (SLMM). أنقذت هذه الآلية كثيرا من الأرواح وبعثت الأمل في التوصل إلى حل سلمي تفاوضي واسع النطاق.

لم ينتهز الطرفان هذه الفرصة. ولم يُحترم وقف إطلاق النار على الأمد الطويل، وفشل الطرفان في إظهار إرادة كافية لمواصلة العمل. فشل وقف إطلاق النار وطلب من بعثة الرصد لسري لانكا (SLMM) الانسحاب منذ عام مضى.

منذ هذا الوقت، حلت أصوات المدافع محل الحوار. يُوجد نمور تحرير تاميل عيلام (LTTE) الآن تحت ضغط عسكري قوي وتكدس حوالي 250.000 مدنيا سويا على مساحة صغيرة ويتعرضون لخطر داهم. لقد أدنا القتال الذي تسبب في آلام مدنية رهيبية. حثت النرويج بالإضافة إلى الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي الطرفين على بدء المفاوضات بغية إنهاء الأعمال العدائية ويتوقع المجتمع الدولي أن يكون وقف إطلاق النار من بين أهداف هذه المفاوضات.

سوف يكون من الحاسم خلال الفترة القادمة ضمان حقوق السكان التاميل المدنيين. هنا تعمل النرويج على أن يستمر المجتمع الدولي في لعب الدور الرائد في هذا الصدد، وسوف تبقى النرويج تحت تصرف الطرفين.

السيد الرئيس،

قدمت النرويج طلبا للانضمام إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة خلال الفترة 2009-2012. إن الجهود المبذولة من أجل تعزيز حقوق الإنسان العالمية تحظى بأولوية عالية في السياسة الخارجية للنرويج.

إن إنشاء مجلس حقوق الإنسان لم يقضي على الفوارق السياسية الكبيرة التي اعترت طريق العمل من أجل حقوق الإنسان على الصعيد الدولي – تلك الفوارق التي كانت قائمة قبل إنشاء المجلس. إن الواقع هو أن تشكيل المجلس الحالي يعكس صورة عالم اليوم بدرجة أعلى مما كان عليه تشكيل اللجنة السابقة. إن هؤلاء الذين يشاطروننا الرأي ربما يجدون أنفسهم أقلية.

لا يمكن اتخاذ هذا الواقع بمثابة حجة لعدم الالتزام نحو العمل. إن مجلس حقوق الإنسان هو، بل وسوف يستمر في كونه أهم هيئة حكومية دولية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. هناك حاجة إلى صوتنا. ينبغي أن يكون نهجنا هو العمل بنشاط في المنظمات القائمة.

في هذه الجهود المبذولة، كما هو الحال بالنسبة لكثير من ميادين اليوم، سوف نعمل على إقامة تحالفات عبر الأقاليم – علاوة على شركائنا التقليديين – والتعاون على أساس من الذهن المفتوح والاحترام المتبادل. إن أصبحنا عضوا في المجلس، سوف نواصل العمل على مد الجسور إي مواصلة نفس الدور الذي كنا نلعبه بصفتنا مراقب.

ولكن في نفس الأونة، سوف نعلن بوضوح عن آرائنا الأساسية. سنستمر في العمل بنشاط ضد عقوبة الإعدام والتعذيب ومن أجل صالح حقوق المجموعات الضعيفة.

إن الميادين التي تحظى بالأولوية النرويجية الأخرى هي حماية الذين يدافعون عن حقوق الإنسان والسكان النازحين في الداخل والتركيز على مسؤولية الشركات التي تعمل لصالح حقوق الإنسان وحقوق المرأة والأطفال.

إننا نعرف أن حرية التعبير تخضع لضغوط متزايدة في كثير من البلدان. لقد شاهدنا في الأسابيع الأخيرة هذا في غزة وسرى لانكا. كما أننا نرى نفس الأمر يجري في مناطق منازعات في جميع أنحاء العالم ولكنها معروفة بدرجة أقل: الصحافيون الذين يخاطرون بحياتهم لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان. سوف نستمر في إيلاء الأولوية لحماية حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام.

ينطبق هذا أيضا على الفترة المتبقية حتى انعقاد مؤتمر استعراض دوربان، والمعروف أيضا باسم دروبان 2، وموضوعه مناهضة العنصرية. سوف نعمل على التصدي للمحاولات الجارية من أجل استخدام المؤتمر لصياغة اقتراحات من شأنها الحد من حرية التعبير.

عندما أنشئ مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، اختارت الولايات المتحدة عدم المشاركة فيه. أنه لمن دواعي السرور أن الإدارة الجديدة قد أعطت إشارة بأن الولايات المتحدة سوف تلعب دورا نشطا في عمل المجلس وذلك بتقديم طلب للانضمام إلى عضويته.

السيد الرئيس،

من الهام أن ننظر نظرة شاملة إلى الوسائل المستخدمة في سياستنا الخارجية والإنمائية. إن الصلات القائمة بين الأمن والسلام والصحة وحقوق الإنسان والقضاء على الفقر والوصول إلى الموارد الطبيعية الحيوية نراها بوضوح عندما يتعلق الأمر بالتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في أفريقيا.

تقاسي أفريقيا بشكل خاص وبدرجة شديدة من الفقر المدقع ومن الحروب والمنازعات. من جهة أخرى، يتعين علينا تفادي الوقوع في فخ الإفراط في التعميم فيما يتعلق بالبوأس الذي تعاني منه القارة. هناك عدد من البلدان التي يتوفر فيها دلائل عن تحقيق تقدم كبير على طريقي الديمقراطية والتنمية. من الهام أن تؤيد سياستنا الخاصة بأفريقيا مثل هذا التقدم ولاسيما عن طريق تقديم المساعدات وتحسين قدرة البلدان الأفريقية ذاتها على التعامل مع الأزمات ومعالجة المنازعات وحلها.

كانت زيمبابوي متجهة نحو الانهيار الكامل منذ فترة طويلة. لقد وجه رئيس الوزراء السيد ستولتنبرج بالأصالة عن النرويج وبشكل متكرر نداء للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) والاتحاد الأفريقي كي يلعبا دورا أكثر نشاطا في الجهود المبذولة للتوصل إلى حل للموقف. إننا نرحب بالاتفاق المبرم لإقامة حكومة وحدة في زيمبابوي. ولكن هناك حاجة إلى إدخال تغييرات جذرية في كثير من سياسات الدولة قبل توقع تطبيع علاقاتها مع مجتمع المانحين الدولي.

سوف تستمر النرويج في بذل الجهود في زيمبابوي بالتعاون الوثيق مع بلدان الشمال الأخرى. إننا نوفر دعما كبيرا من المساعدات الإنسانية، وفي 2008 بلغت مساهمتنا 67.7 مليون كرونة. كما تدعم النرويج أيضا العاملين في المجتمع المدني في البلد وفي الإقليم.

في السودان، فمن المشجع رؤية استمرار احترام اتفاق السلام المبرم بين الشمال والجنوب، على الرغم من هشاشته. تواصل النرويج العمل النشط في هذا البلد مع التركيز بشكل رئيسي على مساعدة الأطراف التي تنفذ الأجزاء المختلفة من اتفاق السلام. ومع هذا، فإن الوضع في السودان خطير وفي حالة انهيار اتفاق السلام سوف يترتب عليه زعزعة الإقليم بأكمله.

لا تزال الحرب والألام مستمرة في دارفور. لقد بدأت النرويج بمحاولات للتوصل إلى حل سياسي في المنابر المختلفة. يقوم التزامنا على أساس المنظور الوطني، مع إقامة صلة واضحة بين الأهداف الأساسية والمعونة الإنمائية. إننا نركز على التنمية في الجنوب وإعادة البناء في المناطق التي مزقتها الحرب في الشمال. إن مبادرة النفط من أجل التنمية تعد هامة أيضا حيث أن السودان ككل يعتمد بشكل كامل حاليا على توفر قطاع النفط فعال فيها.

في برنامج الحكومة السياسي المعروف ببيان Soria Moria، وضعت النبرة على أهمية دعم مشاركة النرويج في العمليات التي تقودها الأمم المتحدة في أفريقيا. إن مشاركتنا قوية من حيث قوات الشرطة العاملة في السودان وليبيريا. نظرا إلى عدم حصول المساهمة العسكرية النرويجية- السويدية في قوات

الأمم المتحدة العاملة في دارفور على إذن دخول من الرئاسة السودانية، تنظر الحكومة في مساهمات عسكرية أخرى ممكنة.

كان لاتخاذ القرار بمد تشاد بمستشفى ميداني أصداء إيجابية، ويجري الآن اتخاذ الإجراءات لإرسال المستشفى. سوف يكتسب المستشفى قيمة عالية بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة حيث أنها ستولى في 15 مارس/آذار القادم أداء مهام عملية الاتحاد الأوروبي الحالية في تشاد.

كما تفحص النرويج أيضا المساهمة في مجهودات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث يقاسى آلاف من المدنيين من عواقب الحرب. لقد رفعا من مستوى معوناتنا الإنسانية لهذا البلد. وتمنح النرويج أولوية للتدابير التي تحول دون وقوع العنف الجنسي وحماية المرأة تماشيا مع الأهداف التي وضعها القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة. كما توفر أيضا الدعم المالي للممثل الخاص للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تجري الحكومة اتصالا مع الأمم المتحدة حول إمكانية تقديم المساهمات المقبلة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC) المعنية بحفظ السلم. على أثر الزيارة التي قامت بها السيدة وزيرة الدفاع في الإقليم الشهر الماضي، فقد أشارت إلى أن النرويج تستطيع توفير عددا من الضباط لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC) على الأمد القصير، ونحن بصدد إجراء الحوار مع الأمم المتحدة حول هذا الأمر. نتخذ الآن تدابير الاستعداد أيضا لتوفير الدعم لإصلاح قطاع الدفاع المعني بالأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسوف تفحص الحكومة إمكانية إرسال مساهمة في شكل قوة نرويجية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا الخريف.

إن الصومال نموذج لما قد يحدث في حالة انهيار مؤسسات الدولة كاملة. إن قرصنة البحار إنما هي أحد أعراض انهيار الدولة: غيبة القانون والحرب والفوضى والآلام الإنسانية المتناهية. هناك أكثر من 22.000 نسمة من أصل صومالي قد طلبوا اللجوء إلى النرويج والذين ينقلون هذه الحقائق إلينا.

لقد دعمت النرويج بنشاط المجهودات السياسية الرامية إلى إنهاء القرصنة وتحقيق السلام والاستقرار في الصومال. ينطبق هذا على المجهودات التي تُبذل في مجلس الأمن وفي المحافل الدولية الأخرى وعلى المستوى الإقليمي في القرن الأفريقي. نحن نتعاون عن كثب مع الممثل الخاص للأمم المتحدة بالصومال فيما يطلق عليه اسم عملية جيبوتي. أنه لمن المشجع أن الصومال قد انتخبت مؤخرا رئيسا جديدا ينوي إقامة حكومة وحدة وطنية ووعده باتخاذ تدابير لمكافحة القرصنة.

تمتلك النرويج خمسة في المائة تقريبا من السفن التي تمر من قناة السويس. تبحر هذه السفن برايات نرويجية وأجنبية. سوف نشترك في مجموعة الاتصال الدولية المعنية بالقرصنة على ساحل الصومال، وسوف ننظر في المساهمة في المجهودات البحرية المبذولة لمكافحة القرصنة.

السيد الرئيس،

تماشيا مع بيانات السياسة الخارجية السابقة، أود تكريس الوقت المتبقي للقضايا التي تتعلق أساسا بمنطقة الشمال العليا – أي أولوية الحكومة الإستراتيجية الأكثر أهمية. وبالتالي، سوف أقدم عرضا لبعض اتجاهات السياسة الخارجية الهامة بالنسبة لنا في هذه المنطقة.

فيما يتعلق بالمجهودات الواسعة المبذولة في منطقة الشمال العليا، أوجه الانتباه إلى إستراتيجية منطقة الشمال العليا التي جاءت في خطة من 22 بندا والتي بدأنا بها في 1 ديسمبر/كانون الأول 2006. تُطبق الإستراتيجية وفقا لجدول زمني وسوف تقدم الحكومة ملخصا لهذا العمل في الشهر القادم.

إن البعد الجديد الحقيقي لصورة السياسة الخارجية في الشمال خلال العامين أو الثلاثة أعوام المنصرمة قد تبلور على ضوء التطورات في منطقة القطب الشمالي أو – ما يمكن القول عنه – بالاهتمام الدولي المتجدد بهذه المنطقة.

مع تحول تغير المناخ إلى واقع ملموس، يلتفت انتباه العالم نحو التطورات الجارية في القطبين – الشمالي والجنوبي على السواء. في الشمال، يجعل ذوبان الجليد في المحيط المتجمد الشمالي من السهل الوصول إلى موارد وطرق نقل جديدة في بيئة شديدة الهشاشة.

سوف تترتب عواقب خطيرة على تغير المناخ لا رجعة فيها بالنسبة للبيئة، بما في ذلك النظم الإيكولوجية في المحيط المتجمد الشمالي. لا يمكن مواجهة هذه التحديات إلا من خلال التعاون الدولي المكثف. سوف تعمل الحكومة على وضع المعرفة الخاصة بالتغيرات المناخية السريعة التي تطرأ على المحيط المتجمد الشمالي على جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ القادم في كوبنهاجن.

نظرا لكون النرويج دولة ساحلية تطل على منطقة القطب الشمالي، فهي تعلق أهمية كبرى على بلورة أكبر قدر ممكن من توافق الآراء حول الأساس القانوني للتطورات الجارية في منطقة القطب الشمالي. مع استثناء المفاوضات الجارية مع روسيا حول حدود الكتلة القارية بيننا والتي يحرز فيها تقدم جيد، توصلت النرويج إلى اتفاق مع البلدان الساحلية المجاورة حول جميع قضايا الحدود التي كانت لا تزال معلقة خلال السنوات القليلة الماضية. لقد توصلنا أيضا إلى اتفاق حول حصص جميع الأرصد السمكية المشتركة ومخططات تنظيمهما. إن توضيح هذه القضايا من شأنه تحقيق الاستقرار.

على أثر المبادرة التي اتخذتها النرويج وافقت البلدان الساحلية الخمسة المطلة على منطقة القطب الشمالي – الولايات المتحدة وكندا وروسيا والدانمرك والنرويج – على مناقشة الأساس القانوني للمحيط المتجمد الشمالي. التقى خبراء في القانون من هذه البلدان بأوسلو في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2007 لإجراء مناقشات تلاها اجتماع انعقد على المستوى الوزاري في "إوليسات" بغرينلاند في مايو/ أيار 2008.

قصارى القول أن هذا الاجتماع التاريخي قد خلص إلى: أن قانون البحار ينطبق على منطقة القطب الشمالي.

لدينا أساسا قانونيا واسع النطاق يمكن الارتكاز عليه لتطوير النظم والقواعد الحالية ووضع النظم والقواعد الجديدة التي أصبحت ضرورية.

يكتسي الاتفاق الذي تم التوصل إليه في غرينلاند أهمية من حيث القانون الدولي. يبرز هذا من واقع أن اللجنة الأوروبية قد وضعت اقتراحها الخاص بسياسة الاتحاد الأوروبي في منطقة القطب الشمالي على أساس نهج شبيه. وعلاوة على ذلك، فإن إستراتيجية الولايات المتحدة الخاصة بمنطقة القطب الشمالي، والذي بدأ تنفيذها قبل مغادرة الرئيس بوش منصبه تواء، تعكس الاعتراف بهذا الواقع. أعيد التأكيد على



مبادئ هذه الإستراتيجية من جديد في رد مفصل قدمته وزيرة الخارجية كلينتون خلال انعقاد جلسة التأكيد على تعيينها أمام مجلس الشيوخ في الشهر الماضي.

إن هذا التوضيح المسهب يعطي الضوء الأخضر لمواصلة أعمال التحديث الماسة وإدخال مزيدا من التطوير على النظم والقواعد التي تحكم النشاطات التي تجري في منطقة القطب الشمالي. لو لم يتوفر هذا التوضيح لكان قد أدى إلى وجود جوانب عدم يقين رئيسية وكان قد أكد من جديد على إعطاء انطبعا بأن نوعا من السباق بدون ضوابط أخذ في البروغ في منطقة القطب الشمالي.

أنه من الهام أيضا أن تقوم منظمة الأمم المتحدة للملاحة الدولية باستكمال تنقيح المبادئ التوجيهية الخاصة بالسفن التي تعمل في مياه منطقة القطب الشمالي المغطاة بالجليد وأن تكون ملزمة. يكتسي إقامة التعاون الوثيق في ميدان البحث والإنقاذ أهمية قصوى.

لقد وقعت النرويج وفنلندا وروسيا والسويد مؤخرا على اتفاق تعاون جديد في ميدان البحث والإنقاذ في منطقة بحر "بارنتز"، وبموجبه توفر هذه البلدان مساعدات عبر الحدود لبعضها البعض عند وقوع حالات طوارئ. يأتي هذا الاتفاق بالإضافة إلى الاتفاقات السابقة المبرمة بين البلدان الشمالية وروسيا.

كما أننا سوف نتخذ المبادرة بإجراء مشاورات وفقا لاتفاق الأمم المتحدة الخاص بالأرصدة السمكية الذي يعد اتفاقا إضافيا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. إن سمح تغير المناخ بالاستفادة بالموارد في المستقبل، سوف نعمل على إقامة نظام إدارة مسئول للموارد الحية في منطقة القطب الشمالي. كما تعمل النرويج أيضا على تنفيذ خطة إدارة متكاملة لهذه المناطق البحرية في جميع البلدان الساحلية المطلة على منطقة القطب الشمالي ومن خلالها.

سوف نعمل كي تتولى البلدان الخمسة الساحلية مسئولية خاصة في حماية بيئة المحيط المتجمد الشمالي. إن اتفاقيات تغير المناخ والتنوع البيولوجي وستوكهولم واسبو وبازل واتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال المحيط الأطلسي (OSPAR)، فضلا عن الاتفاقات البيئية المختلفة الأخرى، تعد جميعها أدوات هامة للحد من الضغوط والآثار الشامة على البيئة وتكفل إجراء إدارة سليمة ممكنة للمنطقة. من الهام أن تقوم روسيا على وجه الخصوص والبلدان الأخرى المعنية بالتصديق على هذه الاتفاقيات وإدخالها حيز التنفيذ الفعلي وفي أسرع وقت ممكن.

السيد الرئيس،

تنيط التطورات الجارية في منطقة القطب الشمالي بمجلس القطب الشمالي دورا أكثر أهمية. تتكون عضوية المجلس من البلدان الساحلية المطلة على القطب الشمالي بالإضافة إلى السويد وفنلندا وأيسلندا. فضلا عن ذلك، يرغب عدد أكبر من البلدان الأخرى بالانضمام بصفة مراقب. هذا هو الحال بالنسبة للجنة الأوروبية. تنظر النرويج نظرة إيجابية إلى طلبات الانضمام هذه. من شأن هذا تقوية مركز مجلس منطقة القطب الشمالي كمنبر سياسي رئيسي لمناقشة قضايا منطقة القطب الشمالي.

سوف تتقلد النرويج منصب رئاسة المجلس حتى تاريخ انعقاد الاجتماع الوزاري في ترومسو في 28-29 أبريل/نيسان الذي يعتبر حدثا هاما في منطقة القطب الشمالي. ستتولى الدنمرك منصب الرئاسة بعد النرويج ثم تتلوها السويد وهكذا سوف تتقلد الدول الاسكندنافية الرئاسة لفترة إجمالية قدرها 6 سنوات. فيما يتعلق باجتماع ترومسو، فسوف نعتقد ندوة دولية عن ذوبان الجليد بمشاركة الفائز بجائزة نوبل السيد

"الجور". إننا نركز على منطقة القطب الشمالي – ولكن أيضا على المناطق الأخرى في العالم التي يذوب فيها الجليد والجليديات.

هدفنا هو أن يرسل مجلس منطقة القطب الشمالي رسالة واضحة إلى مؤتمر تغير المناخ في كوبنهاجن عن عواقب ذوبان الصفائح الجليدية.

لقد رأينا هذه الصورة العامة فيما سبق، سيدي الرئيس، بيد أن تفاصيل الصورة تزداد وضوحا: إن المنطقة المتجمدة مناخيا وسياسيا قد بدأت في الذوبان وبأكثر من شكل.

إن هذه المناطق متاخمة لنا. هنا توجد مصالحنا الوطنية الرئيسية. هنا ينبغي تركيز الانتباه. هنا يجب بناء المعرفة. هنا يتعين البحث عن شراكة وعن إقامة تعاون وثيق مع جيراننا ومع حلفائنا ومع العاملين الآخرين في الإقليم.

سوف تلعب أوساط المعرفة التابعة لنا دورا رائدا في مناطق الشمال ومنطقة القطب الشمالي سواء أكان ذلك في البر النرويجي الرئيسي أم في منطقة سفالبارد. يتطلب هذا تركيز طويل الأمد على البحوث والتنمية، وهكذا، من بين جملة أمور أخرى، ننظر إلى مشروع البنى الأساسية الأوروبي الجديد في منطقة سفالبارد – وهو مشروع يتم تحت قيادة النرويج ويساهم في دعم الدور الذي تلعبه المناطق الأرخيبيلية واتخاذته بمثابة أساس لإجراء البحوث النرويجية والدولية.

سوف تمنحنا هذه المعرفة وزنا ونفوذا أكبر في المناقشات التي تجري في المحافل الدولية حول سلسلة كاملة من قضايا المنطقة الشمالية العليا.

توجد النرويج في مرحلة متقدمة حيث أنها قد وضعت بالفعل سياسة إستراتيجية متكاملة للمنطقة الشمالية العليا، وسوف نستمر في المقدمة.

يمكن أن تتحول منطقة الشمال العليا والسياسة البحرية والبيئة ومنطقة القطب الشمالية وتصير قضايا هامة في التعاون مع الاتحاد الأوروبي في المستقبل. لقد بدأ برلمان أوروبا ومجلس أوروبا واللجنة الأوروبية في وضع سياسة الاتحاد الأوروبي بالنسبة لمنطقة القطب الشمالي. إننا نتابع هذه العملية عن كثب. تتماشى الصورة العامة لاقتراحات اللجنة الأوروبية مع أولوياتنا إلى حد كبير.

إننا ننوي التعاون مع الاتحاد الأوروبي في الشمال. كما نرحب بتوسيع مشاركة الولايات المتحدة. يعد من الإيجابي أن وزيرة الخارجية كلينتون وأصوات تتمتع بنفوذ في مجلس شيوخ الولايات المتحدة قد أعلنت تركيزها من جديد علي قيام الولايات المتحدة بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

السيد الرئيس،

تمثل العلاقات القائمة بين النرويج وروسيا أحد المحاور الرئيسية في سياسة منطقة الشمال العليا.

ينبغي أن نسلم بالوقائع التالية: أن روسيا أمة رائدة في منطقة القطب الشمالي وتتمتع بتاريخ عريق وبأطول شريط ساحلي على المحيط المتجمد الشمالي ولديها مصالح رئيسية في صون موارد ضخمة وتتميز بمستوى عال من الخبرة في الإقليم.

وبشكل عام، نرى أن روسيا تتصرف بطريقة بناءة في المناطق المتاخمة لنا وفي منطقة القطب الشمالي. إن علاقاتنا الثنائية تتحسن بشكل مستمر. نتبين هذا في اجتماعاتنا ومناقشتنا التي تجري على مختلف المستويات وفي إطار قطاعات المجتمع المختلفة. إننا نخطط لعقد مزيد من الاجتماعات الثنائية الهامة في الربيع القادم بما في ذلك قيام رئيس الوزراء بزيارة لموسكو.

سوف تقوم علاقات النرويج مع روسيا على أساس علاقتنا الثنائية بها كجيران وعلى أساس عضوية النرويج في منظمة حلف شمال الأطلسي والصلات القوية التي تربط بين النرويج وبين شركائها في الاتحاد الأوروبي.

إننا نقدم إلى منظمة حلف شمال الأطلسي تجاربنا الناجحة في التعاون عبر الحدود والنتائج الإيجابية التي تمخضت عن تعاوننا في ميدان مصائد الأسماك في منطقة بحر "البارنز" كما نقدم إمكانيات التعاون المتوفرة في تطوير موارد الطاقة على النطاق الإقليمي المبدع والعملي وفي إطار التعاون في البارنز وبشكل متزايد في مجلس منطقة القطب الشمالي. حلفاؤنا الآخرون لديهم تجارب تاريخية أخرى. تتمثل قوة منظمة حلف شمال الأطلسي في قدرته على وضع سياسة مشتركة تقوم على أساس قاسم مشترك.

تمثل منظمة حلف شمال الأطلسي حجر الزاوية في سياسة الأمن النرويجية منذ عام 1949، وسوف تحتفل منظمة حلف شمال الأطلسي بذكرى مرور 60 عاما منذ إنشائها. لقد برهنت منظمة حلف شمال الأطلسي على قدرتها الفريدة في التكيف مع التحديات الجديدة. يعد من الهام كفاءة استمرار تحديث منظمة حلف شمال الأطلسي على النطاقين السياسي والعسكري في الاحتفال بهذه الذكرى في اجتماع القمة الذي سينعقد في ستراسبورج/كيهل في 3-4 أبريل/نيسان.

من المحتمل التوصل، في هذا الاجتماع، إلى اتفاق حول بدء العمل على مفهوم استراتيجي جديد لمنظمة حلف شمال الأطلسي. أثارت تطورات سياسة الأمن الحاجة إلى إجراء استعراض شامل لمهام منظمة حلف شمال الأطلسي ورويتها الإستراتيجية لإضافة مزيد من القوة تحقق ملائمة منظمة حلف شمال الأطلسي في النظام العالمي المقبل. سوف تحيط الحكومة البرلمان Stortinget علما بالتقدم المحرز في هذا الميدان.

السيد الرئيس،

خلال الأشهر الأخيرة، شاهدنا دلائل في السياسة الخارجية الروسية تنم عن مزيد من الطموح والرغبة في التأكيد الذاتي مما قد يجعل التعاون أكثر صعوبة، بما في ذلك مع النرويج. نلاحظ نهجا أكثر تشددا في ميدان السيادة وعودة إلى النماذج القديمة في العمليات العسكرية.

ربما تعكس نشاطات روسيا العسكرية المتزايدة على طوال الساحل النرويجي رغبة في إبراز القوة. ليس هناك سبب قوي يدفع إلى تفسير هذه الرسالة على أساس أنها موجهة بشكل رئيسي إلى النرويج. وفي نفس الوقت، ليس في مقدورنا غض البصر عن واقع أن منطقة الشمال العليا لا تزال تكتسي أهمية إستراتيجية عسكرية بصفها قاعدة عسكرية للأسطول الروسي النووي وكمنطقة لإجراء المناورات العسكرية.

لقد أثار النزاع المسلح الذي نشب مع جورجيا منذ ستة أشهر مضت جوانب عدم يقين حول اتجاه روسيا في المستقبل وأضر بسمعتها. كما زاد نزاع الغاز الذي وقع هذا الشتاء مع أوكرانيا من عدم اليقين هذا.

يعد الصمود وإقامة الاتصال والحوار بمثابة الطرق الوحيدة المستدامة لرفع هذه التحديات وأية تحديات أخرى في علاقتنا مع روسيا. لا يعد عزل هذه الأمة الضخمة المعترزة بنفسها في صالح أحد البتة. يتعين إقامة مزيدا من العلاقات مع روسيا ليس على أساس التوترات القديمة ولكن على أساس الترابط في سلسلة عريضة من الميادين.

إن واقع الجوار بيننا وبين روسيا في الشمال يؤكد على الأهمية التي تكتسيها، بالنسبة للنرويج، إقامة تحالف قوي مع شركائنا في أوروبا والأطلسي.

يشير هذا إلى أهمية المبادرة التي اتخذناها مع منظمة حلف شمال الأطلسي والتي حازت على دعم واسع بين حلفائنا والتي ترمي إلى زيادة التركيز على أراضي الحلف ذاته وعلى المناطق المجاورة لها – ليس للإدلاء بأنه يجب على منظمة حلف شمال الأطلسي "العودة إلى أوطانه" بل لإظهار أن منظمة حلف شمال الأطلسي لم يتخلى عن منطقتة الجوهرية.

في مناسبتين في نوفمبر/تشرين الثاني 2007 ويناير/كانون الثاني من هذا العام، قَدِّمْتُ عرضا عاما في مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي ببروكسل عن التطورات الجارية في منطقة الشمال العليا. وكان هذا الإقليم أيضا موضوع ندوة منظمة حلف شمال الأطلسي التي انعقدت في "ريكيافيك" منذ أسبوعين مضت والتي كانت المشاركة فيها على مستوى جيد بما في ذلك من قبل أعضاء برلمانات.

بمعنى آخر، هناك اهتمام كبير بقضايا منطقة القطب الشمالي ومنطقة الشمال العليا وينطلق هذا في ظل حقبة جديدة، سيدي الرئيس: إن التركيز الرئيسي ليس على البعد العسكري، ولكن في إطار عمل نظامي مستقر وتعاون مكثف بما في ذلك مع روسيا.

إننا نشعر بسرور شديد إزاء أن الاتحاد الأوروبي قد استأنف مناقشة اتفاق الشراكة مع روسيا، وأن منظمة حلف شمال الأطلسي قد وافقت في ديسمبر/كانون الأول على نهج متزن وعلى مراحل لإعادة فتح قنوات الاتصال السياسي في إطار عمل مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي - روسيا. لقد كان هذا القرار حكيما وتؤيد النرويج هذا القرار. إن فتح منظمة حلف شمال الأطلسي لقنوات الاتصال السياسي والحوار مع روسيا يخدم مصالحنا – حتى وإن كانت العلاقات مشدودة وصعبة.

ترحب النرويج بالإشارات التي تدل على تزايد فتح خطوط التواصل بين روسيا والولايات المتحدة منذ تولي الرئيس الجديد مهامه. هناك دلائل على أن قضايا نزع السلاح سوف تحظى بانتباه مجدد. يُعد هذا أمرا مشجعا وضروريا. كما نرى مزيدا من توشي خطط الولايات المتحدة لمنظومة الدفاع الأوروبية الصاروخية نهجا عمليا حيث توقفت أعمال الدفع والتعجيل بها. إن أمام روسيا وأوروبا والولايات المتحدة جدول أعمال مشحون ويتعين على هذه البلدان العمل على تقريب المسافة بينها بدون العودة إلى ردود فعل الحرب الباردة.

إن روسيا معرضة للخطر أمام الأزمة الاقتصادية. عواقب الأزمة السياسية والاقتصادية غير واضحة المعالم بعد. يشير تشخيص الدولة ذاتها إلى انخفاض الدخل الفردي بنسبة تتراوح بين 10-15% خلال هذا العام. هذه أرقام جسيمة ولاسيما بالنسبة لجميع فئات السكان الروس الذين خرجوا من مستوى الفقر في السنوات الأخيرة.

في مواجهة الأزمة، أعلنت روسيا رفع التعريفات الجمركية التي تفرضها على بعض السلع بغرض حماية صناعتها. تثير علامات الحماية هذه القلق ومن شأنها أن تؤثر في الصادرات النرويجية. نود أن تصبح روسيا جزءا من منظمة التجارة العالمية ونعمل حاليا على إبرام اتفاق تجارة حرة بين بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA) وروسيا.

من شأن الاستقرار السياسي في روسيا إن يتأثر من جراء الأزمة الاقتصادية. في الوقت الحالي، هناك مجال أكثر ضيقا للاحتجاجات السياسية وللنقاش في وسائل الإعلام الروسية.

لقد شعرنا بفزع إزاء عمليات قتل الصحفيين والمحامين. أن وضع حقوق الإنسان والديمقراطية في روسيا ولاسيما بالنسبة لحرية التعبير لا يزال أمرا مثيرا للقلق.

تعلق النرويج أهمية على مواصلة تقديم المساعدة إلى المنظمات غير الحكومية والصحفيين والعاملين الآخرين في روسيا عن طريق إقامة الحوار السياسي والمشاريع التعاونية ودعم جهودات المجلس الأوروبي من بين جملة وسائل أخرى.

إن دعم التعاون الثقافي مع روسيا يعد جزءا رئيسيا آخر لتركيز الحكومة على منطقة الشمال العليا وفي الشهر الماضي وقع وزير الثقافة من الجانبين على خطة عمل لثلاث سنوات ترمي إلى تكثيف الجهود المشتركة بغية تعزيز التعاون الثقافي عبر الحدود في الشمال.

السيد الرئيس،

بالأمس قدم "تورفالد ستولتنبيرج" تقريره عن طريق التعاون بين بلدان الشمال في السياسة الخارجية والأمنية في المستقبل. يشمل التقرير 13 اقتراحا لإقامة تعاون أكثر وثاقا. ترحب حكومات بلدان الشمال بمناقشة هذه الاقتراحات على كل من المستوى السياسي وبين جميع المهتمين بهذا الميدان. سوف يفحص وزراء الخارجية كيفية إعطاء مزيدا من المتابعة لهذه التوصيات عندما نجتمع من جديد في مايو/أيار القادم.

إن الطابع الرئيسي المميز لهذه الاقتراحات هو أنها حديثة. إنها تحترم واقع أن مختلف بلدان الشمال تقيم روابط مختلفة مع منظمة حلف شمال الأطلسي و/أو الاتحاد الأوروبي وبالتالي تختلف التزاماتها وضماناتها الأمنية وفقا لهذه الروابط. لن تتغير هذه الأخيرة.

وبخلاف هذا، هناك مجال جديد يفتح أمام تعاون بلدان الشمال نتيجة للتطورات الجارية في المناطق المجاورة. لقد انتهت الحرب الباردة. إن تغير المناخ يغير الإقليم ويفتح مناطق بحرية جديدة ويزيد الانتباه نحو الموارد والنقل البحري والأمن في عرض البحار فضلا عن ظهور تهديدات جديدة في ميدان الهجرة والجريمة وتدهور البيئة. هناك فرص جديدة تتاح نظرا إلى أن بلدان صغيرة تتحمل نصيبها من العبء وتبحث عن حلول مشتركة من خلال التعاون، على سبيل المثال في ميدان الدفاع حيث تسود تكنولوجيا حديثة ومرتفعة التكلفة.

لقد وضع رؤساء الدفاع السويدي والفنلندي والنرويجي النبرة في اقتراحهم حول كيفية تعاون هذه البلدان الثلاثة في قضايا الدفاع. ترحب النرويج بتقرير ستولتنبيرج. يتلاءم جوهر التقرير مع تعريفنا لمنطقة الشمال العليا على أساس اعتبارها أكثر الأولويات الإستراتيجية أهمية.

السيد الرئيس،

دعني في الختام الإدلاء بما يلي: لقد قمنا خلال السنوات الأخيرة بزيادة التركيز على المصالح النرويجية لدى صياغتنا للسياسة الخارجية. يُسهّل التركيز الواضح من قدرة التمييز بين الهام وبين ما هو أقل أهمية كما يُسهّل من وضع الأولويات.

إن مصالح النرويج المحورية ثابتة. إنها ترتبط بدورنا كدولة ساحلية وبثراء مواردنا وبموقعنا في منطقة الشمال العليا وترتبط أيضا عن كثب بقدرتنا ومسئولياتنا نحو إظهار التضامن الدولي.

ترتبط مصالح النرويج بشكل وثيق بالتطورات الجارية في الشمال وفي المناطق المجاورة لنا، وتصلنا من خلال التضامن عبر الأطلنطي وتكاملنا الكبير مع الاتحاد الأوروبي ومع شركائنا من بلدان الشمال والبلدان الأوروبية.

إن اتفاق المنطقة الاقتصادية الأوروبية وتعاوننا الواسع مع الاتحاد الأوروبي يعدا بمثابة روابط هامة للنرويج في مواجهة قوى العولمة. إن أحد أولويات السياسة الخارجية النرويجية هي صون هذه الروابط في وقت يتم فيه تغيير الاتحاد الأوروبي وتوسيعه في آن واحد. سوف أقدم مزيدا من المعلومات حول هذا الأمر في بياني القادم الخاص بأوروبا أمام البرلمان *Stortinget* في نهاية هذه الدورة.

تنطوي العولمة على طابع خاص ملفت للانتباه وأعني توسيع مصالح النرويج. ينبغي أن نتطلع إلى الأمام نحو نقاط اتصال جديدة والتي سوف تؤثر في المصالح النرويجية وتنطوي على تحديات جديدة ومسئوليات جديدة وفرص جديدة.

إن هدف مشروع *Refleks* هو تعزيز النقاش في جميع أنحاء الدولة حول العولمة والمصالح النرويجية. كان هذا بل ولا يزال التزاما حقيقيا ولا يزال النقاش دائرا بحيوية ولاسيما فيما بين الشباب.

خلال هذا الأسبوع، سوف تقدم الحكومة ورقة بيضاء (مشروع وثيقة) حول سياسة التنمية. وفي الشهر القادم، سنقدم ورقة بيضاء تشتمل على أولويات السياسة الخارجية، وهي الأولى منذ عام 1989. يسجل هذا بلوغ مشروع *Refleks* نروته.

ستوفر هاتان الورقتان للبرلمان فرصة جيدة لإجراء استعراض عريض لمصالح النرويج والتزامها في العمل في سياستنا الخارجية والإنمائية.

تتطلع الحكومة إلى الاستماع إلى المناقشة التي سوف تجري حول السبل الجديدة المتاحة أمام سياستنا الخارجية والأمنية على أساس أفضل التقاليد النرويجية.